«أنظمة التعليم... إلى جانب وسائل الإعلام الحديثة ليست أكثر من استثمارات هائلة لترسيخ نمط استهلاك البلدان [الرأسمالية] المصنعة» بين الطبقات الاجتماعية الأكثر وفرة في البلدان المتخلفة[١٨].

الأسس الوطنية والعلمية لمحو الأمية:

ومن هناء فإن قيام النظام التعليمي الوطني الشامل للشعب الفلسطيني ينبغي أن يرتكز على أسس سياسية واجتماعية وتربوية ثورية، وتساهم في عملية التعبئة الجماهيرية وتحقيق أهداف التحرر الوطني.

ويتحمل المعنيون بتنمية التربية والتعليم لدى الشعب الفلسطيني مسؤولية علمية ووطنية، إذ تقع على عاتقهم مع القيادة السياسية في م. ت. ف. مهمة بلورة وتطوير نظام تعليم وطني متحرر من آثار النظم التعليمية الاستعمارية.

وتطوير التعليم الفلسطيني الأكاديمي والتقني والشعبي (محو الأمية وتعليم الكبار وتأهيلهم) بمقدار كونه عملاً ضرورياً من الناحية الاجتماعية، فإنه يتميز بضرورة وطنية لمحاربة سياسة التجهيل السياسية والثقافية المعادية وإبراز الشخصية الوطنية الثقافية للشعب الفلسطيني بما يمكنه من تعبئة طاقاته ورص صفوفه وتنظيمها من أجل التحرير والعودة وإقامة نظامه الاجتماعي ــ الاقتصادي والسياسي الخالي من الاضطهاد والاستغلال.

والأمية كمشكلة اجتماعية ناجمة عن تفاقم وتداخل سياسة الاضطهاد القومي والطبقي تطال أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة وصاحبة المصلحة الحيوية أكثر في النضال من أجل التحرير والعودة.

ومن هنا أهمية إيلاء حملة محو الأمية وتعليم الكبار ما تستحقه من جهود تربوية واجتماعية وسياسية تعبوية.

ويجب أن يتسع مفهوم الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، كجزء من التنمية الاجتماعية، ليشمل إرساء المفاهيم والأفكار والتقاليد الوطنية التحررية من أجل تحفيز النضال، وتعزيز النظم التي تؤكد على أهمية قيم العمل والتقدم الاجتماعي. كما ينبغي مناهضة التقاليد والقيم التي تدعو إلى الاستكانة للأمر الواقع ولا تحفز على العمل والنضال. لأنه كثيراً ما يكون العديد من هذه التقاليد والقيم «وليد عصور من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تمرس بها المجتمع خلال فترة أو أخرى من تاريخه»[١٩].

فلا يقتصر علاج الأمية على مجرد تعليم القراءة والكتابة، بل ينبغي إعداد المجتمع وإثارة وعيه «بضرورة التغيير حتى يقوم المناخ الاجتماعي الذي يجعل للتعليم وظيفة اجتماعية ويربطه بالحياة وبمتطلباتها في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»[٢٠].

وعلاوة على ذلك، ينبغي الاهتمام بميول المتعلمين ومواهبهم والسعي إلى تأهيلهم مهنياً، وتطوير خبراتهم ووعيهم الاجتماعي والسياسي، ووضعهم في المكان المناسب